NÛJEN
التجديد
جريدة التجديد العدد (17) 2025

الدكتور رزكار قاسم
رئيس حركة التجديد الكردستاني - سوريا

الكُرد في قلب النظام الإقليمي الجديد:
قوة، وحدة، واستراتيجية

هناك لحظات في التاريخ لا تكون مجـرد انتقال من مرحلة إلى أخرى، بل انفصام كامـل في بنية الزمـن، لحظة تتغير فيهـا أجندات الدول، وتتبـدل فيها خرائط القوة والنفوذ، وتُسـتبدل فيها أنظمة سياسـية بأخرى قبل أن تعلن سـقوطها رسـمياً. ما يمـرّ به الكُرد اليـوم هو واحدة مـن تلك اللحظات النـادرة، لكن هـذه المرة مع فارق جوهري متمثـل في وحدة الموقف الكُـوردي الذي أحدث تحوّلًا تاريخياً في مسـار القضية الكُردية في سـوريا، وأعاد القـوة إلى يد الكُرد. في السـادس والعشرين مـن أيار شـهدت الحركة السياسـية الكُرديـة حدثاً تاريخيـاً غير مسـبوق، حين انعقـد كونفرانس وحـدة الموقف الكُـردي الذي شـكّل لحظـة فارقة في مسـار القضية الكُرديـة. فقد جمع هـذا الكونفرانس إجماعـاً كُرديّـاً شـاملاً ضم أهـم القـوى السياسـية في روجافـا وامتد إلى جميـع أجزاء كردسـتان، مؤكـداً أن القضيـة الكُردية تتجاوز حـدود المناطق وتفـرض نفسـها كقضيـة قوميـة موحـدة. وقد حـضر المؤتمر وفـود من شـمال كردسـتان، ممثلة بحزب الشـعوب الديمقراطيـة (DEM)، ومن إقليم كردسـتان العراق، الحـزب الديمقراطي الكُردسـتاني (PDK) وحـزب الاتحاد الوطني الكُردسـتاني (PUK)، إضافة إلى مندوب رسـمي عن الرئيس مسـعود الـبرزاني، وصـولاً إلى وفـد من كردسـتان إيـران، ما جعلـه حدثـاً تاريخياً يمثـل أول وحـدة كُرديّـة حقيقيـة على هـذا المسـتوى منذ نصـف قرن.

لقد أسـقط هذا المؤتمر منطق الانقسـامات المزمنـة التي أضعفت الحركـة الكُردية عـلى مدى عقـود، وأنهـى حالة التـشرذم السـياسي التـي كانت تشـكل العقبة الأساسـية أمـام أي مشروع قومـي متكامـل. فالوحدة التـي تمّ تحقيقهـا لم تعد مجرد شـعار يُرفع في البيانـات الإعلامية أو مناسـبة للتصوير الرمـزي، بل أصبحت قـوة ردع اسـتراتيجية، فرضت نفسـها عـلى جميع الأطـراف الإقليميـة والدولية، بمـا في ذلك تركيـا، التي لم تعـد قادرة عـلى التفكير في شـن أي عملية عسـكرية ضـد الكُـرد في روجافـا، إذ أصبـح الكُرد اليـوم موحّديـن في موقفهم السـياسي والاسـتراتيجي، وقادريـن على التحرك الجماعـي والدفاع عن مكتسـباتهم بكل حزم.

إن التحـوّل التاريخـي الـذي أطلقـه كونفرانـس قامشـلو لا يكتمـل ولا يتحول إلى قـوة دائمـة مـا لم يُترجـم إلى مشروع قومـي كـردي موحّد، قـادر على حمل المرحلـة المقبلـة بأدوات سياسـية وتنظيميـة متينة. فالوحدة ليسـت نصـاً نظرياً ولا موقفـاً عاطفيـاً، بل بنية مؤسسـاتية تعزز الثقـة وتحدد اتجـاه الحركة الكردية وسـط تقاطع المصالـح الدوليـة والإقليمية. وقـد آن الأوان للكُـرد أن يتحرروا من عقليـة "نحـن نطالـب بحقوقنـا"، التي ولـدت تحت وطـأة الأنظمة الفاشـية في أجـزاء كردسـتان المختلفـة، والتـي مارسـت الإقصـاء السـياسي والاقتصادي والاجتماعـي ضـد شـعوبنا، وقمعت مطالبنـا الوطنيـة وقوضت هويتنـا القومية على مـدار عقود. تلـك العقلية التـي ربطت وجودنا السـياسي بامتـداد الداعمين الخارجيـين وبقدرتهـم على منـح الاعتراف أو الحمايـة لم تعد كافيـة في زمن أصبح فيـه الكورد قـوة حقيقية عـلى الأرض، قوة اكتسـبتها شـعوبنا عبر نضـال طويل وكفـاح متواصـل، سـطر فيه أبطالنـا أعظـم البطـولات في وجه القمـع والظلم.

لقـد أثبتـت ثـورة روجافا، التـي انطلقت مـن كوبـاني في 19 تموز، أن الشـعب الكُـردي قـادر عـلى بنـاء تجربـة فريـدة مـن نوعهـا في مقاومة الاسـتبداد والتطـرف، وأنـه يسـتطيع مواجهـة التهديـدات الداخليـة والخارجية بنفسـه، دون انتظـار رحمـة أحـد. كانت كوباني قلعـة صمـود وأيقونة عالميـة للمقاومة، حيث دمـج الثوار الكُـرد بين إرادة شـعبية حقيقية وقـدرة عسـكرية وتنظيمية، في مواجهـة الإرهاب والفاشـية، مؤكديـن أن وجـود الكُرد ليس مجـرد مطلب أو حـق يُمنح، بل واقـع يصنعـه المناضل الكُـردي مسـتمدا قوته من عزيمة شـعبه.

إن هذا السـياق يجعل مـن العقلية الكرديـة القديمة، التي طالمـا انتظرت الاعتراف بوجودهـا وحقها في العيـش الكريـم مطالبةً حقوقها من أنظمة فاشـية أسسـت سياسـاتها على طمس الهويـة الكُردية، والتي حاولت صهرها قـسراً من خلال عمليات التتريـك والتعريب، هذه العقليـة لم تعد صالحـة للتعامل مع الواقـع الحالي. فقد أصبح واضحاً أن انتظار العطف أو الاعتماد على وسـاطة خارجيـة لم يعد مجدياً، وأن النضـال الواقعي يحتـاج إلى إرادة ذاتية، قـوة تنظيمية، ورؤية اسـتراتيجية واضحة.

التتمة في الصفحة 6
تابع القراءة

سيناريوهات المرحلة الجديدة

بقلم: رياض درار

التفكير في سيناريوهات المرحلة الجديدة يقتضي التذكير بأنها مرحلة انتقالية مع ضرورة مراعاة اللامركزية، والديمقراطية، وشكل الإدارة، ومصير "رفاق الأمس"، ومكانة المكوّنات السورية في النظام القادم.

السيناريو الأول: استبداد مُجَمَّل

"وجوه جديدة، خطاب جديد، لكن عقلية حكم قديمة"

شكل الحكم والإدارة

تظل الرئاسة مركز الثقل، كما يبدو في الدستور الانتقالي الذي يمنح الرئيس صلاحيات واسعة خلال المرحلة الانتقالية. تُنشأ مؤسسات وبرلمان وانتخابات "غير مباشرة" أو محدودة، لكن جزءاً كبيراً من المقاعد يأتي بالتعيين. يُصاغ قانون انتخابي يضمن هيمنة التيار الحاكم، فيما تستمر هيمنة الأجهزة الأمنية بلباس قانوني وشعارات "دولة الثورة" أو "دولة القانون".

اللامركزية والديمقراطية

تُذكر "اللامركزية" في الخطاب وربما في النص الدستوري، لكن المحافظين والمجالس المحلية يُعيَّنون من فوق أو يُنتخبون ضمن هامش ضيق. لا تُمنح الأقاليم أو المحافظات صلاحيات حقيقية في المال والأمن والموارد. الديمقراطية تتحول إلى انتخابات محكومة سلفاً ومعارضة مروّضة ومساحات محدودة لحرية التعبير.

المكوّنات السورية

يُعترَف شكليًا بالتعدّد، لكن المشاركة الفعلية في القرار المركزي تبقى محدودة. التمثيل يكون رمزيًا من خلال شخصيات مقبولة أمنياً. تُستخدم "ورقة الأقليات" خارجيًا لتحسين صورة النظام الجديد بدل ترجمتها إلى ضمانات حقوقية.

رفاق الأمس والخلاف الداخلي

يبدأ الفرز مبكراً: من يقبل "براغماتية الشرع" يدخل في دائرة السلطة الجديدة، ومن يرفض التنازلات يُهمَّش أو يُتَّهَم بالتشدد. وقد تظهر أشكال من "الاعتقالات الناعمة" وإقصاء سياسي وإعلامي لقيادات ميدانية سابقة.

المؤشرات الدالة على تحقق هذا السيناريو

تزايد التعيينات على حساب الانتخاب، واستمرار الشكوى من تهميش مناطق مثل السويداء أو شرق الفرات، وغياب مسارات واضحة لإصلاح أمني وقضائي مستقل، مع استمرار الخوف من الأجهزة.

السيناريو الثاني: انتقال تدريجي مُتَعَثِّر نحو لامركزية وديمقراطية انتقال بخطوات مترددة "خطوة إلى الأمام وخطوتان إلى الوراء"، لكن الاتجاه العام تحسّني.

شكل الحكم والإدارة

تحافظ الرئاسة على دور قوي في السنوات الأولى، مع بدء تعديل تدريجي للدستور لتقليص الصلاحيات المطلقة. يُنشأ مجلس أقاليم أو مجلس شيوخ يمثل المناطق والمكوّنات. تُفتح المجالات لتمثيل قوى مدنية وأحزاب محلية وممثلين للكرد والدروز والعشائر والنساء والشباب.

اللامركزية

اعتماد لامركزية إدارية وسياسية محدودة، مع انتخاب مجالس محلية بصلاحيات فعلية في الخدمات والإدارة والجباية. تبقى ملفات الدفاع والسياسة الخارجية والموارد الاستراتيجية بيد المركز. تجربة "دمج الإدارة الذاتية/قسد" قد تتحول إلى نموذج تدريجي للحكم المحلي إذا نُفّذت بجدية.

الديمقراطية والمشاركة

تتحسن الانتخابات نسبيًا مع مرور الوقت؛ تبدأ غير مباشرة أو هجينة ثم تتوسع مع استقرار الأمن وعودة النازحين. يُسمح بتأسيس أحزاب جديدة مع الحد من الاحتكار السياسي، مع بقاء خطوط حمراء تتعلق بالسلاح والتحالفات الخارجية والانفصال.

المكوّنات السورية

يُدرج الاعتراف بالهوية الكردية والحقوق الثقافية واللغوية، وتُحمى خصوصيات الطوائف دون الذهاب إلى محاصصة طائفية. تُخصص آليات تمثيل مناطقي في مجلس ثانٍ أو عبر قوائم مشتركة.

رفاق الأمس والخلاف الداخلي

تتوتر العلاقة بين القوى المختلفة، لكن تُفتح قنوات داخلية لإدارة الخلاف عبر مجالس ثورية ولجان مصالحة ومحاكم عدالة انتقالية، مع تحول بعض القيادات الراديكالية إلى معارضة سياسية بدل المواجهة المسلحة.

مؤشرات هذا السيناريو

تعديل تدريجي للدستور باتجاه توزيع الصلاحيات، تحسن محدود في حرية الإعلام والنقاش السياسي، ووجود اعتراضات علنية لا تُقمع بشكل كامل.

لسيناريو الثالث: فشل/تفكّك وصِدامات داخلية

"لا استبداد مستقر ولا انتقال ناجح... بل مسار متفجّر"

شكل الحكم والإدارة

يستمر التداخل بين مراكز القوى الثورية والإسلامية والعسكرية السابقة مع أجهزة أمنية يعاد تشكيلها، إلى جانب نفوذ خارجي مباشر. تعجز السلطة المركزية عن فرض نموذج موحّد للحكم، فتظهر مناطق شبه مستقلة مثل شرق الفرات والسويداء وبعض أرياف الشمال.

اللامركزية

تصبح اللامركزية تعبيرًا عن التفكك لا عن النظام. كل منطقة تدير نفسها عبر إدارات أمر واقع: قوات كردية في الشمال الشرقي، إدارة درزية شبه مستقلة في السويداء، مناطق أخرى تحت نفوذ فصائل متنافسة.

الديمقراطية والمشاركة

تصبح الديمقراطية شعارًا، وتتم انتخابات غير معترف بها بين مناطق مختلفة، مع حكومات متعددة عمليًا. ينشغل الناس بتأمين الخدمات الأساسية وسط الانهيار الاقتصادي.

رفاق الأمس والمواجهات

تتفجّر الصراعات داخل المعسكر الذي قاد الثورة، وتظهر اتهامات بالتفريط أو العمالة أو "العلمنة" مقابل "التشدد". قد تنشأ أجنحة مسلحة جديدة وتعود الاغتيالات، وقد تتبلور دويلات بحكم الأمر الواقع.

المكوّنات السورية

بدل أن تجد مكانها في دستور موحّد، تُزجّ المكوّنات في تحالفات ظرفية مع قوى خارجية، مع تصاعد المخاوف المتبادلة بين الأقليات والأكثرية.

مؤشرات هذا السيناريو

ارتفاع الاشتباكات بين قوى كانت حليفة، جمود المسار الدستوري والانتخابي، وعودة الخطاب الطائفي والمناطقي.

التتمة في الصفحة 9
تابع القراءة

في إطار جولة سياسية ودبلوماسية تهدف إلى تعزيز التواصل مع القوى الكُردستانية في إقليم كُردستان وتوحيد المواقف إزاء التطورات الجارية في سوريا والمنطقة، زار الدكتور رزگار قاسم، رئيس حركة التجديد الكُردستاني وممثل مجلس سوريا الديمقراطية (مسد) في ألمانيا، مقر حزب الاتحاد القومي الديمقراطي الكُردستاني في مدينة هولير، عاصمة إقليم كُردستان. وكان في استقباله الأستاذ غفور مخموري، السكرتير العام للحزب، إلى جانب الأستاذ فاخر نانكلي، عضو اللجنة المركزية ومسؤول مكتب الحزب في هولير. وجاء اللقاء في أجواء ودية اتسمت بالحوار البنّاء، وتركّز الحديث حول آخر المستجدات في روجآڤا وشمال وشرق سوريا، والظروف السياسية والأمنية التي تمرّ بها المنطقة في ظل التهديدات الإقليمية المتزايدة، إضافة إلى بحث سبل توطيد العلاقات الكُردستانية وتعزيز التنسيق المشترك بين القوى الفاعلة على الساحتين السورية والكُردستانية. تناول الجانبان الدور المحوري الذي يضطلع به مجلس سوريا الديمقراطية في تمتين أواصر التواصل والتفاهم بين الأطراف السياسية، لا سيما في هذه المرحلة الحساسة التي تتطلب توحيد الجهود لحماية المكتسبات السياسية والعسكرية والإدارية التي تحققت في شمال وشرق سوريا. كما أكد الدكتور رزگار قاسم خلال اللقاء أن حركة التجديد الكُردستاني تسعى إلى توسيع قنوات الحوار مع مختلف الأحزاب الكُردستانية ضمن رؤية وطنية جامعة، مشيراً إلى أن قضية الشعب الكُردي تتطلب اليوم وحدة موقف وتنسيقاً استراتيجياً يعلو على الخلافات الحزبية والمناطقية. من جهته، رحّب الأستاذ غفور المخموري بالزيارة، معرباً عن تقديره للجهود التي تبذلها حركة التجديد الكُردستاني ومجلس سوريا الديمقراطية في بناء جسور الثقة بين الأطراف الكُردستانية، مؤكداً أن المرحلة تتطلب مزيداً من التنسيق والتفاهم بين القوى السياسية الكُردية في الإقليم وروجآڤا، لمواجهة التهديدات المشتركة وصون الحقوق القومية للشعب الكُردي. ومؤكداً أن الروابط التاريخية والسياسية بين حزب الاتحاد القومي الديمقراطي الكُردستاني والحركة تمثل أساساً متيناً لتطوير العمل القومي المشترك. كما أشار المجتمعون إلى أن المرحلة الراهنة تتطلب خطاباً سياسياً موحداً في مواجهة التحديات التي تهدد الوجود القومي الكُردي، سواء في سوريا أو في عموم المنطقة، مؤكدين أهمية تعزيز التواصل بين الأطراف الكُردستانية لمواجهة السياسات الإقصائية والتدخلات الإقليمية التي تستهدف التجارب الديمقراطية الكُردية. وتأتي هذه الزيارة ضمن جولة أوسع يقوم بها الدكتور رزگار قاسم في إقليم كُردستان، تشمل عدداً من الأحزاب والقوى السياسية والشخصيات الوطنية، بهدف توسيع شبكة العلاقات والتفاهم بين "مسد" وترسيخ حضور مجلس سوريا الديمقراطية كإطار وطني يمثل مشروعاً ديمقراطياً جامعاً، وتعزيز الحوار الكُردي-الكُردي عبر دور حركة التجديد الكُردستاني كجسر تواصل فاعل بين مختلف الأطراف على الجانبين السوري و الكُردستاني وتبادل الرؤى حول مستقبل القضية الكُردية وتطوراتها الإقليمية والدولية. كما تناول النقاش دور حركة التجديد الكُردستاني في دعم هذا التوجه عبر مبادراتها السياسية ورؤيتها الوحدوية التي تركز على إحياء الحوار الكُردي-الكُردي وتجاوز الانقسامات الحزبية، بما يعزز من الموقف القومي الكُردي في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية المتصاعدة. وشدد الجانبان على أن التقارب السياسي الكُردي ضرورة وطنية في ظل التحديات القائمة، وأن تحقيق رؤية موحدة بين القوى الكُردستانية سيكون له أثر مباشر في دعم الاستقرار بسوريا والمنطقة.

في فجر 25 حزيران/يونيو 2015، استيقظت مدينة كوباني الكُردية على واحدة من أبشع الجرائم التي ارتكبتها تنظيمات إرهابية بحق المدنيين العزّل. لم يكن ذلك اليوم كباقي الأيام، بل شكّل ندبة دموية عميقة في ذاكرة الكُرد، تُعرف حتى اليوم باسم "ليلة الغدر". جريمة بشعة، تخطت حدود الحرب، نفذتها المجاميع الإرهابية بأسلوب الإبادة، استهدفت الأبرياء في بيوتهم وشوارعهم دون أي تمييز بين رجل وامرأة، طفل أو شيخ.

خلفية الحدث

شهدت كوباني مطلع عام 2015 انتصارًا كبيرًا بعد معركة شرسة استمرت لأشهر، خاضتها وحدات حماية الشعب (YPG) بمساندة من قوات التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، الذي حاول اجتياح المدينة في هجوم ضخم بدءًا من خريف 2014. والتي أبدت فيها المدينة مقاومة ملحمية حتى باتت المدينة رمزاً للصمود.

بالرغم من تحقيق النصر لم يكن نهاية التهديد، إذ بقيت داعش تنفذ هجمات مباغتة في محيط المدينة، إلى أن جاءت ليلة 25 حزيران، لتكشف أن خطر الإرهاب لم يختفِ بعد.

تفاصيل المجزرة

في الساعات الأولى من فجر يوم الخميس 25 حزيران 2015، تسلل أكثر من 100 عنصر إرهابي إلى داخل مدينة كوباني. دخل المسلحون المدينة متخفين بلباس وحدات حماية الشعب وقوات الأسايش، ما سهّل مرورهم عبر بعض النقاط دون اشتباك مباشر في البداية. ثم بدأ الإرهابيون بتنفيذ عمليات قتل مروعة بحق المدنيين مباشرة في شوارع المدينة ومنازلها ذبحاً بالسكاكين:

استُهدفت قرية برخ بوتان جنوب كوباني أولاً، حيث أستُشهد ما لا يقل عن 23 مدنيًا جُلهم من النساء والأطفال. بعد ذلك، توجّهوا إلى أحياء وسط المدينة، وفتحوا نيران أسلحتهم الرشاشة على المدنيين في الشوارع، وعلى منازل سكنية مكتظة. كما نفّذ بعضهم عمليات تفجير انتحارية في مناطق مدنية. استمرت المجزرة حتى اليوم التالي، حيث تمكنت قوات الأسايش ووحدات حماية الشعب من القضاء على معظم الإرهابيين بعد اشتباكات عنيفة في أحياء المدينة. تباينت تقديرات عدد الضحايا بسبب اتساع رقعة الهجوم وسرعة الأحداث، إلا أن الحصيلة النهائية أشارت إلى: أكثر من 233 شهيدًا من المدنيين، معظمهم من النساء والأطفال والمسنين. مئات الجرحى، بعضهم أصيب بإعاقات دائمة نتيجة الجراح البليغة. تدمير واسع لمنازل ومحالّ تجارية، خاصة في وسط المدينة. خلق حالة من الذعر والنزوح المؤقت لسكان بعض الأحياء خوفًا من تكرار الهجوم أحدثت المجزرة صدمة في الشارع الكُردي داخل سوريا وخارجها. سادت حالة من الحزن والحداد العام في كوباني و باقي المناطق الكُردية، وفي كل عام، يحيي سكان كوباني الذكرى الأليمة بإضاءة الشموع، وقراءة أسماء الضحايا، وإقامة فعاليات رمزية تذكّر الأجيال الجديدة بما حدث.

هڤال ديركي
عضو مكتب الإعلام في حركة التجديد الكردستاني

بيان إلى الرأي العام

في الذكرى السادسة على احتلال مدينتي سري كانيه وكري سبي، اللتين كانتا عنواناً للتنوّع والمحبّة والعيش المشترك بين مكوّنات شمال وشرق سوريا، قبل أن تتحوّلا بفعل الاحتلال التركي إلى ساحتين مفتوحتين للانتهاكات اليومية والجرائم الممنهجة بحق سكانهما الأصليين، في ظلّ غياب العدالة وصمت المجتمع الدولي الذي اكتفى بدور المتفرّج أمام معاناة الآلاف من المهجّرين قسراً. لقد شكّل احتلال مدينتي سري كانيه وكري سبي وجريمة التهجير القسري التي رافقته جرحاً مفتوحاً في جسد شعبنا، إذ تعرّض عشرات الآلاف من أهالي المدينتين للتهجير القسري، وتحوّلت بيوتهم وأراضيهم إلى غنائم بيد الفصائل المرتزقة التابعة لدولة الاحتلال التركي، التي ما زالت تمارس أبشع أشكال الانتهاكات اليومية من اعتقالات وتعذيب وإخفاء قسري، إلى جانب سياسات التغيير الديمغرافي التي تهدف إلى طمس الهوية الكردية والسورية الأصيلة للمدينتين. إنّ ما يجري في سري كانيه وكري سبي اليوم ليس مجرد احتلال عسكري فحسب، بل هو مشروع استعماري متكامل يستهدف اقتلاع السكان الأصليين من أرضهم، وفرض واقع جديد يخدم المصالح التركية التوسعية. فعمليات مصادرة الممتلكات، ونهب الأراضي الزراعية، والتوطين القسري لعوائل المرتزقة، ليست سوى أدوات لتنفيذ سياسة الإبادة الثقافية والديمغرافية بحق الشعب الكردي وسائر مكونات المنطقة. نحن في حركة التجديد الكردستاني نؤكد أنّ قضية سري كانيه وكري سبي هي قضية وطنية وإنسانية بامتياز، تمسّ كرامة وحقوق كل شعوب شمال وشرق سوريا، وأنّ استمرار الاحتلال يعني استمرار النزيف والألم والمعاناة لمئات آلاف المهجّرين الذين يعيشون ظروفاً صعبة في المخيمات، محرومين من أبسط حقوقهم في العودة الآمنة إلى ديارهم. وفي هذا اليوم الأليم، نُجدّد موقفنا الثابت والمبدئي: أن لا حلّ حقيقياً في سوريا دون إنهاء الاحتلال التركي ومرتزقته، وعلى رأسها مدينتا سري كانيه وكري سبي، وعفرين المحتلة، وتأمين عودة آمنة وكريمة للمهجّرين بضمانات دستورية ودولية تكفل حقوقهم كاملة. كما ندعو المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، والمنظمات الحقوقية، إلى تحمّل مسؤولياتهم القانونية والإنسانية، والعمل الجاد لوضع حدّ لانتهاكات الاحتلال التركي ومرتزقته، ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة بحق المدنيين، بما في ذلك جرائم الحرب والتغيير الديمغرافي، وفقاً للمواثيق والاتفاقيات الدولية.

المجلس العام لحركة التجديد الكُردستاني. 2025.10.09

في إطار جولته السياسية التي يجريها في إقليم كُردستان بهدف تعزيز العلاقات بين مجلس سوريا الديمقراطية والقوى الكُردستانية والديمقراطية في الإقليم، زار الدكتور رزگار قاسم، رئيس حركة التجديد الكُردستاني وممثل مسد في ألمانيا، مقر حزب بيت نهرين الديمقراطي في العاصمة هولير، حيث كان في استقباله الأستاذ روميو هكاري، السكرتير العام للحزب، وعدد من أعضاء المكتب السياسي.

وخلال اللقاء، جرى بحث العلاقات الثنائية وسبل تعزيز التعاون بين مجلس سوريا الديمقراطية وحزب بيت نهرين، إلى جانب تبادل وجهات النظر حول تطورات الأوضاع السياسية في سوريا وإقليم كُردستان، وما تشهده المنطقة من تحولات إقليمية تؤثر على مكونات الشعوب الأصيلة في الشرق الأوسط، وفي مقدمتها الشعبان الكُردي والآشوري.

وأكد الدكتور رزگار قاسم أن مجلس سوريا الديمقراطية يسعى إلى بناء شراكات سياسية متينة مع القوى الكُردستانية والديمقراطية في إقليم كُردستان، انطلاقاً من إيمانه بأن التنوع القومي والديني يشكّل أساساً للتعايش والاستقرار في سوريا المستقبل، مشيراً إلى أن الحوار والانفتاح بين القوى الديمقراطية هو السبيل الوحيد لبناء مشروع وطني جامع.

من جهته، رحّب الأستاذ روميو هكاري بالزيارة، مشيداً بجهود مجلس سوريا الديمقراطية وحركة التجديد الكُردستاني في تعزيز العلاقات القومية والتنسيق مع الأحزاب الوطنية في الإقليم، مؤكداً على أهمية التواصل بين القوى السياسية الكُردية والسريانية والآشورية لمواجهة التحديات المشتركة، والدفاع عن القيم الديمقراطية والتعددية في المنطقة.

كما شدّد الجانبان على ضرورة استمرار الحوار بين مختلف المكونات القومية والدينية في سوريا وكُردستان، والعمل المشترك من أجل إرساء أسس السلام والعدالة وحقوق الشعوب الأصلية، مؤكدين أن هذه اللقاءات تمثّل خطوة مهمة في ترسيخ التواصل بين "مسد" والقوى السياسية الكُردستانية والمسيحية في الإقليم.

وتأتي هذه الزيارة ضمن سلسلة لقاءات يجريها الدكتور رزگار قاسم مع عدد من الأحزاب والشخصيات السياسية في إقليم كُردستان، في إطار جهوده الرامية إلى تفعيل الدور السياسي لمجلس سوريا الديمقراطية وتوسيع دائرة التفاهم والحوار الكُردي-الكُردستاني والقومي-الوطني عبر حركة التجديد الكُردستاني التي تلعب دوراً محورياً في هذا المسار.

النظام اللامركزي كنموذج إدارة في سوريا

بقلم: عيسى ابراهيم

المجتمع السوري مجتمع متنوع قومياً ودينياً ومناطقياً، وقد اعتمدت السلطة سابقاً في جمعه وضبطه على مفهوم للعروبة متماهٍ مع بعض مفردات الإسلام السني. فشعار "الأمة العربية الواحدة" تجاوز مفهوم الوطن بوصفه مصطلحاً قانونياً محدداً، بينما شكّلت عبارة "ذات الرسالة الخالدة" إحدى أدوات الغيب السياسي التي يُنظر من خلالها إلى الوجود والزمن السوريين، كما جرى معها إلغاء التنوع السوري بوصفه عاملاً من عوامل الغنى المجتمعي والحضاري.

ومع مضي نحو عام على انتهاء حكم الأسد الابن، لا تزال التحديات ذاتها قائمة في ما يخص البحث عن نظام إداري ملائم لطبيعة المجتمع السوري المتنوع وتجارب أبنائه المتباينة. فما زال هناك تصور لدى بعض السوريين يعتبر أن "الغلبة" بكل مستوياتها هي المدخل الحاسم لتقرير شكل الدولة ونظامها السياسي والإداري.

من المهم التذكير بأن الغلبة القائمة على القوة أو العدد أو الأيديولوجيا ليست مدخلاً قانونياً حديثاً لتأسيس الدولة أو اختيار نظامها، لأنها تتعارض مع أبسط مبادئ الاجتماع الإنساني الحديث ومع مفهوم "العقد الاجتماعي" الذي يقوم على تنازل أو توافق ضمني أو صريح بين الأفراد لصالح سلطة تمارس حماية النظام العام وتؤمّن الأمن والحقوق لهم. فغاية العقد الاجتماعي هي الوصول إلى مجتمع منظم بقوانين تضبط الحقوق والواجبات دون طغيان، وهو مصدر شرعية السلطة التي تمارس السيادة على الشعب وفي إطار الأرض – الوطن بوصفها العناصر الثلاثة المكوّنة لمفهوم الدولة الحديثة. ومن دون عقد اجتماعي مؤسس، يتحول اعتماد الغلبة الدينية أو القومية أو الأيديولوجية إلى نسف لأساس الشرعية، وإعادة الاجتماع البشري إلى ما قبل الدولة الحديثة، حتى وإن تزين بقوالب ومصطلحات عصرية.

وبناءً على هذا الإرث، وعلى تجربة إدارة الدولة وفق مركزية قائمة على غلبة أيديولوجية قومية امتدت لعقود، وكانت أحد أسباب انفجار الثورة السورية وتداعياتها التي لا تزال مستمرة، يصبح من الضروري استخلاص العِبَر وعدم إعادة إنتاج الأسباب ذاتها كي لا نصل إلى النتائج نفسها. فالإقرار بطبيعة المجتمع السوري المتنوعة خطوة أولى لا بد منها لبلورة عقد اجتماعي جديد يضع الأساس للسلطة المناط بها ممارسة السيادة المجتمعية، عقد يكون نتاج توافق السوريين أفراداً ومكوّنات حول شكل الدولة ونظامها السياسي والإداري.

وفي ظل ما يشهده الواقع السوري من طلاق نفسي بين مكوّناته، ومع إدراك أن المأمول قد يختلف عمّا هو متاح حالياً، يبدو أن النظام اللامركزي الفيدرالي هو الأنسب للتعبير عن هوية المجتمع المتنوعة، وحماية هذا التنوع بوصفه جزءاً من الهوية الإنسانية السورية المركّبة. فالتنوع عامل غنى يطوّر البنية الحضارية للوجود الإنساني في سوريا لا عامل تقويض لها.

يمكن النظر إلى سوريا بوصفها أربع أو خمس أقاليم أو مقاطعات، تمتلك كل منها القدرة على بناء تجربتها الإدارية المنسجمة مع قيمها وثقافتها ومعطياتها المجتمعية، بحيث تقوم التنمية المتوازنة بين المركز والأطراف على توزيع الصلاحيات والإمكانات. فالقضايا السيادية كالعلاقات الخارجية والدفاع والبنك المركزي تبقى من صلاحيات المركز في دمشق، بينما تُناط بقية الملفات، بما فيها إدارة المجالس المحلية، بالأقاليم أو المقاطعات عبر أبنائها. ويمكن بذلك استخدام ثروات الأقاليم في تنمية مناطقها مع تخصيص حصة من مواردها للمركز لتغطية النفقات السيادية المشتركة.

ويأتي ذلك متزامناً مع ضرورة الاعتراف الدستوري والقانوني بالحقوق القومية، ولا سيما في ما يتعلق باللغة وتعليمها واستخدامها في مختلف مراحل التعليم وفي وسائل الإعلام، واعتبار بعضها لغات رسمية عند توافر الشروط القانونية، خاصة في المناطق ذات الكثافة. وينطبق الأمر نفسه على الحقوق الدينية وما يرافقها من طقوس وقيم وتقاليد، وعلى تنظيم شؤون الأوقاف والمحاكم الروحية والإرث. وإلى جانب ذلك يُتاح قانون زواج مدني اختياري للراغبين، ضمن بيئة دستورية ترسّخ قيم الديمقراطية والعلمانية وتحترم الاعتقاد أياً كان نوعه، وتؤمن بالمواطنة وتعترف بالإيمان والتدين كعامل مُلهِم ومُغني في نطاق المجتمع الأهلي، بينما تُمارس السياسة بوصفها علماً لإدارة الشأن العام وتحقيق المصالح المجتمعية في سياق مدني.

هذا التكامل يمنع استخدام الدين لأغراض سياسية أو توظيف السياسة في الدين، وهو الخلل القائم حالياً الذي أضعف فاعلية كل منهما في مجاله.

نحن اليوم أمام تحدٍّ كبير بوصفنا متضررين من استمرار الرؤية الأيديولوجية الفئوية التي تُقصي وجودنا وتخدم تقاطعات مصالح دولية وإقليمية لا تُبنى لصالح السوريين. وهو ما يستدعي تحالفاً بين الأطراف المتضررة، على المدى القريب والمتوسط والبعيد، لبناء تصور مشترك حول شكل الدولة والنظام السياسي القادر على ضمان الحقوق وصون الوجود.

ويقتضي ذلك تجاوز مفهوم الغلبة في تقرير شكل النظام السياسي والإداري، والذهاب نحو مفهوم المشترك الإنساني في الإدارة والثروة بما يتيح الوصول إلى تفاهمات مجتمعية تمهّد لعقد اجتماعي سوري جديد يؤسّس لنظام لامركزي – فيدرالي حقيقي. فبهذا فقط يمكن تجنب كارثة جديدة امتداداً لما مضى، والبدء بخطى راسخة في مسار التمدن وبناء الدولة الحديثة.

في حوارٍ مع صحيفة "العربي الجديد" قال الدكتور رزگار قاسم، ممثل مجلس سوريا الديمقراطية (مسد) في ألمانيا، إنّ اجتماع الطبقة جاء "كإحدى خطوات تنفيذ اتفاق العاشر من آذار"، موضحاً أنّه انعقد بين اللجان العسكرية والأمنية المكلّفة بتنفيذ الاتفاق، حيث نوقشت الأحداث الأخيرة في حيي الشيخ مقصود والأشرفية بحلب، والتي كانت نتيجة "اختراق بعض الفصائل التابعة للسلطة لبنود الاتفاق الموقّع بين الطرفين".

وأوضح قاسم أنّ وفد "قسد" طالب خلال الاجتماع وفد الحكومة السورية بضبط الجماعات الموالية لأجندات إقليمية، والتي "تبذل كل ما بوسعها لضرب اتفاق آذار".

وختم بالقول:

"بشكل عام هناك تفاهمات بين الجانبين، والتوصّل إلى حلول برعاية التحالف الدولي مسألة وقت لا أكثر."

الدكتور رزكار قاسم
رئيس حركة التجديد الكردستاني - سوريا

الكُرد في قلب النظام الإقليمي الجديد:
قوة، وحدة، واستراتيجية

التتمة

اليـــوم، الكُرد يملكـــون قـــوة تاريخية وفاعلـــة، لهم حضور ســـياسي وإداري وعســـكري حقيقـــي في المنطقـــة، ويمتلكون تجربة اســـتثنائية أثبتت جدارتهـــا في مواجهة التحديات الكبـــيرة. هـــذه القوة لم تـــأتِ من فراغ، بـــل هي نتاج نضال مســـتمر لشـــعب صمد في وجـــه الأنظمة القمعية والفاشـــية الأعتى إجرامـــاً والإقصاء الممنهج، وصـــاغ تجارب ثورية حقيقيـــة على الأرض، جســـدت نموذجـــاً للمقاومة والتنظيم الشـــعبي، وقـــد أثبت الكُرد انهم قـــادرون على حماية وجودهـــم وبناء مؤسســـاتهم رغم محاولات الإبـــادة والفوضى. والمرحلـــة الراهنة، بـــكل تعقيداتها، تفرض على الكُـــرد الانتقال من مرحلـــة "التفاهمات الظرفيـــة" إلى مرحلـــة المـــشروع الاســـتراتيجي، القائم عـــلى مرتكزات واضحـــة ومحددة.

1. الاعتراف المتبادل والندية السياسية

أولى خطوات البناء القومي تبدأ بإرساء ثقافة سياسية جديدة قوامها:

- احترام الشرعية السياسية لكل حزب، قوة، مؤسسة أو إدارة كُردية
- إنهاء منطق الإلغاء والوصاية
- تثبيت مبدأ الندية بوصفه أساساً للعلاقات داخل الساحة الكُردية

فالفاعليـــة القوميـــة لا يمكن أن تُبنى على مبـــدأ "الغالب والمغلوب"، بل عـــلى إدراك أن كلّ طرف يشـــكل جزءاً من القـــوة القومية الشـــاملة، وأن تماســـك الداخل هـــو شرط الندية مـــع الخارج.

2. تشكيل "مجلس تنسيق قومي"

ثاني ركائز المشروع هي ضرورة إنشاء جسم سياسي قومي دائم، يتخذ شكل:

مجلس تنسيق قومي كُردي – سوريا

تتمثل مهامه بـ:

- ضبط الإيقاع العام للخطاب السياسي الكردي
- إدارة الأزمات بين الأحزاب والمؤسسات بما يمنع تحول الخلافات إلى صراع
- وضع رؤية استراتيجية مشتركة حول مستقبل الكرد في سوريا
- خلق قناة اتصال دائمة ومنظمة مع القوى الكردستانية في باقي أجزاء كردستان

ووجـــود هـــذه الهيئـــة ســـيمنع العـــودة إلى الفـــوضى الســـابقة، ويضمـــن ألا يبقـــى "القـــرار الكُـــردي" أســـير المـــزاج الحـــزبي أو التحـــولات الطارئـــة.

3. إعادة بناء الثقة بين الأحزاب

لا يمكـــن لأي مشروع قومـــي أن يقوم عـــلى أرضية مهزوزة. ومـــن هنا، فإن إعـــادة بناء الثقة بين الأطراف الكرديـــة تتطلب خطـــوات واضحة، أهمها:

- تعهد معلن بعدم استثمار الخلافات الداخلية في الحسابات الإقليمية
- رفض أي تحريض داخلي، واعتباره خطاً أحمر قومياً
- الالتزام بآليات حلّ النزاعات عبر الحوار والوساطة المؤسساتية لا عبر المنابر الإعلامية

فالثقة ليست قراراً سياسياً فقط، بل مرتكزاً أخلاقياً له رمزيته في الوجدان الكردي

4. إشراك المجتمع المدني والمرأة والشباب

المـــشروع القومي الحديـــث لا يمكن أن يبقـــى حكراً على البنـــى الحزبية التقليديـــة. فالطاقة المجتمعية الهائلـــة التي يمتلكها:

- الشباب
- المرأة
- الاتحادات والنقابات
- منظمات المجتمع المدني

هي عنصر مكمـــل للشرعية، ورافعة ضروريـــة لأي مشروع وطني طويل الأمـــد. فبدون هؤلاء، تبقى الوحدة السياســـية "اتفاقاً فوقيـــاً"، بينما المطلوب هو وحدة اجتماعية سياســـية متكاملة.

5. تحديد رؤية واضحة للكرد في سوريا

إنّ غيـــاب رؤيـــة مشـــتركة كان أحد أهم عوامـــل الضعف خلال العقـــود الماضية. أمـــا اليوم، فالوضـــع يتطلب وضـــع خارطة طريق قومية تشـــمل:

- شكل الإدارة في روجافا: مستويات الحكم، توزيع الصلاحيات، العلاقة بين المركز والمقاطعات
- موقع الكرد في مستقبل سوريا: نظام ديمقراطي لامركزي، وضمانات دستورية
- الملف الأمني والعسكري: دور قوات سوريا الديمقراطية، ومستقبل المؤسسات الأمنية
- العلاقات مع المعارضة والحكومة: خطوط العمل، أسس التفاوض، والضمانات
- الـــدور الإقليمـــي والدولي: سياســـة واضحـــة لا تعتمد على المـــزاج الخارجـــي بل على الندية والمصالـــح المتبادل

ختامـــاً: أجد نفسي اليوم، وأنـــا أراقب هذا التحوّل التاريخـــي في الوعي الكُردي الجمعي والحركـــة السياســـية الكُردية، أقـــف أمام حقيقة تـــكاد تكون بديهية: لقـــد دخلنا زمناً جديـــداً لم توجده الصدفـــة، بل صنعناه بدماء شـــهدائنا، بعناد مقاتلينا، بإصرار شـــعبنا الـــذي لم يتخـــلَّ يوماً عن حلم الحريـــة رغم كافة محـــاولات القمع والإلغـــاء والإنكار. إن الكُرد اليوم ليســـوا مجرد حركةً قوميّة شعبية تطالب بحقوقها من أنظمة فاشية أو دول غاصبـــة؛ نحن اليوم قوة قومية تمتلك مشروعاً سياســـياً واضحاً، ومحوراً إقليمياً يتشـــكل حولهـــا، ورؤية تتجاوز جغرافيا ســـايكس-بيكو إلى فضاء كُردســـتاني كامل، متكامل، حي. ولأول مرة منذ أكثر من قرن، باتت الظـــروف الموضوعية والذاتية معاً-تصب في مصلحتنا. لقـــد منحتنـــا وحـــدة الموقـــف الكُـــردي شرعيـــة قوميـــة جديـــدة، شرعيـــة تُعيـــد ترتيـــب الخارطـــة، وتمنـــح صوتـــاً واحـــداً لشـــعبٍ لطالمـــا تـــم تفتيتـــه، وتفـــرض واقعـــاً سياســـياً غـــير قابـــل للعـــودة إلى الـــوراء. إنهـــا فرصـــة تاريخية نـــادرة، وربمـــا الأهم منذ ثورة الشـــيخ ســـعيد وثـــورة بارزاني الخالـــد وحتـــى انطلاقـــة روجافـــا. **فرصة لـــكي يقول الكُـــرد للعـــالم:** لســـنا "ملفاً جانبيـــاً" في معـــادلات الشرق الأوســـط، ولســـنا "ورقة ضغـــط" بيد أحـــد. نحن رقم ســـياسي مســـتقل، فاعل، قادر، ويمتلـــك أدواته قوة عســـكرية منظّمة، تجربـــة إدارية راســـخة، دعم شـــعبي واســـع، وحركـــة سياســـية وجماهيرية تســـير نحو التماســـك.

لكنّ الفرصة وحدها لا تكفي.

فالواقع الجديد يحتاج إلى إرادة جديدة، وإلى عقل ســـياسي لا يخـــشى الندية، وإلى قادة لا يرون في اللحظـــة التاريخيـــة مناســـبة للمزايدة، بل عقـــداً قومياً جديـــداً يبني ما هُـــدم، ويوحّد ما تشـــتت، ويؤســـس لمرحلة سياســـية كُردية جامعة تتجاوز الحزبيات نحو الوطنية الكُردستانية. إنّ مســـؤوليتنا كقـــوى سياســـية، وكمثقفين، وكمؤسســـات، وكحركة وطنية هـــي تحويل هذه الوحـــدة من حالة شـــعورية إلى بنيـــة دائمة؛ من انعطافة إلى مســـار؛ من مؤتمر إلى مؤسســـة. فالقضيـــة الكُرديـــة تقف اليـــوم على مفترق طـــرق، ولا يمكن عبـــور هذا المفـــترق إلا بثلاثة:

مشروع موحّد، رؤية موحّدة، وإرادة موحّدة.

ليس لدينـــا ترف التراجـــع، ولا الحـــق في التفريـــط، ولا الوقت لانتظار اعـــتراف أحد.

لقـــد صنعنـــا قوتنـــا بأيدينـــا، ويجـــب أن نشـــكل مســـتقبلنا بأيدينـــا أيضاً.

شـــهدت مدينة دهوك عقد المنتدى الخامس/الســـادس للسلام والأمن في الشرق الأوسط (MEPS) وســـط حضور لافت لمسؤولين ومحاضرين إقليميين ودوليين، حيث شـــكلت مشـــاركة القائد العام لقوات ســـوريا الديمقراطية (قســـد) مظلوم عبدي محور اهتمام وسائل الإعلام المحلية والإقليميـــة، لا ســـيما لقائه مع قيـــادات كردية على هامـــش المنتدى.

في كلمتـــه أمام المنتدى شـــدّد مظلـــوم عبدي عـــلى ضرورة الانتقال نحـــو نمـــوذج لامركـــزي في ســـوريا يضمن حقـــوق المكونـــات كافة، ووصـــف دور القـــوى الكرديـــة بأنـــه «محـــوري» في أي تســـوية مســـتقبلية، مؤكـــداً أن قســـد لا تشـــكل تهديـــداً لتركيـــا أو للدولة الســـورية إن مـــا اتبع طريـــق الحـــوار والبحث عن حلول سياســـية. تغطيـــة وســـائل الإعـــلام المحليـــة ســـلطت الضـــوء عـــلى بعدين متوازيـــين: الأول يتعلـــق بإبراز التقـــارب الكردي حـــول قضايا ثنائية وإقليميـــة، والســـعي لإظهـــار موقف موحّد تجاه مســـتقبل ســـوريا وحقـــوق الأكراد فيهـــا؛ والثاني تركـــز على دور دهـــوك كمنصة تجمع فاعلـــين إقليميين ودوليـــين لبحث ملفـــات الأمن والســـلام في الشرق الأوســـط. وقـــد تزامـــن ذلـــك مع دعـــوات علنيـــة لتوســـيع دائرة الحوار وشـــمول الأطراف الكردية في أي ترتيبات سياســـية مســـتقبلية.

مصـــادر مشـــاركة في المنتـــدى أفادت بـــأن لقاءات عبـــدي تضمنت أيضـــاً جلســـات مـــع قيـــادات مـــن الإدارة الذاتيـــة وشـــخصيات سياســـية كردية ســـورية بحضور إلهـــام أحمد، حيث تم اســـتعراض آليـــات التنســـيق الســـياسي والأمني وســـبل توحيد موقـــف القوى الكرديـــة في المحافـــل الإقليميـــة والدولية. هـــذه اللقـــاءات اعتُبرت مـــن قبـــل مراقبـــين محطة مهمـــة لتعزيـــز القنـــوات السياســـية.

على هامش فعاليات المنتدى شـــهد إقليم كوردســـتان سلســـلة لقاءات سياســـية بين عبدي ومســـؤولين في الإقليم؛ من بينها لقاءات مع رئيس إقليم كوردســـتان ومســـؤولين حكوميـــين بارزين. وأفـــادت تغطيات إعلامية بأن رئيس وزراء إقليم كوردســـتان مسرور بارزاني عقد جلســـة مع عبدى لبحث مســـتقبل غرب كردســـتان وقضايا الاستقرار السياسي، فيما التقـــى أيضاً برئيـــس الحـــزب الديمقراطي الكوردســـتاني الرئيس مســـعود بارزاني في مباحثـــات تناولت التوافق الكـــردي وأطر التعاون.

ختامـــاً، تركت تظاهـــرات الحوار في دهـــوك أثراً إعلاميـــاً واضحاً على أنقـــرة وبقية الفاعلـــين الإقليميـــين، بينما بـــدا أن المنتـــدى قد أعاد إلى الواجهـــة فكـــرة أن الحـــل الســـياسي اللامركزي والســـعي لتقارب كردي موحّد قـــد يصبحان عناصر أساســـية في أي حـــل إقليمي طويل الأمد—مشـــهد يبقى رهين ســـير المفاوضات وقرارات الأطراف المعنية.

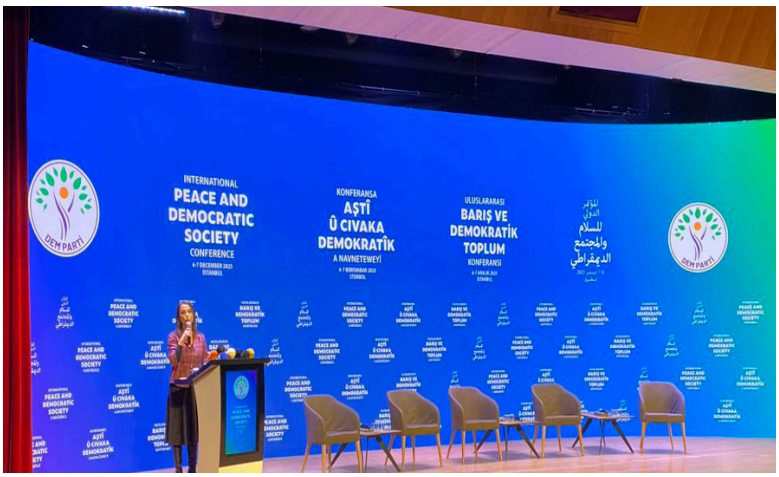

عُقد في إسطنبول يومي ٦-٧ ديسمبر الجاري فعاليات المؤتمر الدولي لـ«السلام والمجتمع الديمقراطي» الذي نظمته حزب المساواة وديمقراطية الشعوب (DEM)، بحضور شخصيات دولية وإقليمية وممثلين عن فعاليات مدنية وسياسية من مناطق مختلفة، وسط تغطية إعلامية واسعة تناولت إمكانات فتح قنوات حوار بين الأطراف التركية والكُردية السورية.

إلهام أحمد: المشاركة عن بُعد ودعوة للحوار مع أنقرة:

برزت مشاركة إلهام أحمد، الرئيسة المشتركة للجنة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية الديمقراطية، في الجلسة الافتتاحية عبر فيديو مباشر، حيث ألقت كلمة أكدت فيها على أهمية الحوار ودور الشعوب في بناء سلام مستدام.

وجاء في كلمة إلهام أحمد:

"أردتُ أن أكون حاضرة في المؤتمر لكن عقليتهم لم تتغير بعد."

"نريد بناء سوريا حرة."

"نحن بحاجة إلى الحوار."

"السلام داخل سوريا يعني السلام داخل تركيا."

"بدون الكُرد لا يمكن أن تكون سوريا حرة."

"الحكومة التركية قادرة على دعم السلام."

"هذه العملية ستسير على نحو أفضل إذا أُطلق سراح القائد عبد الله أوجلان."

قالت أحمد إن «الأولوية في المرحلة الحالية ليست مناقشة نزع السلاح بقدر ما هي مناقشة السلام بوصفه المدخل الحقيقي لحل القضايا العالقة»، مشددة على أن استقرار سوريا مرتبط باستقرار تركيا، وأن بناء نظام ديمقراطي جديد يضمن حقوق كل مكوِّنات المجتمع سيصب في مصلحة الجانبين.

ناقش المؤتمر تجارب دولية في حل النزاعات وبناء «عقود اجتماعية» جديدة، وحملت الندوات مداخل حول إمكانية توسيع أُطر التواصل بين القوى الكُردية في شمال كُردستان/تركيا والقوى الكُردية في غرب كُردستان/سوريا ومع الجهات التركية المعنية. وصف مشاركون ووسائل إعلام عربية وغربية مبادرات السلام الحالية في تركيا بأنها خطوة قد تثمر اتساعاً إقليمياً يؤثر على محادثات الحل السياسي في شمال شرقي سوريا ويقلص التوترات عبر الحدود إذا ما نجحت عملية الحوار.

حضر المؤتمر متحدثون من تجارب دولية ومن أحزاب وحركات مدنية وسياسية، وطرحت جلسات حول بناء مجتمع ديمقراطي شامل، دور المنظمات الدولية، ومنهجيات حل الصراعات العرقية والسياسية سلمياً. كما تناولت حوارات المؤتمر استمرا العزلة المفروضة على الزعيم الكُردي عبد الله أوجلان كعقبة وإمكانية في آن واحد لمسارات السلام.

وفي ختام أعمال مؤتمر "السلام والمجتمع الديمقراطي" الدولي الذي استضافه المركز الثقافي Cem Karaca في إسطنبول اليوم الأحد، أعلن منظمو المؤتمر انتهاء فعالياته بعد يومين من النقاشات حول قضايا السلام والديمقراطية وحقوق الشعوب، بمشاركة شخصيات مدنية وسياسية دولية من بينها نواب من البرلمان الإيطالي.

في الكلمة الختامية، جددت **النائبة الإيطالية فرانشيسكا جيرا** دعمها للشعب الكُردي وللسيد عبد الله أوجلان، معربة عن أملها في أن تقود المرحلة المقبلة إلى الإفراج عنه. وأضافت جيرا أن ما ورد من معلومات مؤخراً يفيد بأن أوجلان "لم يعد في عزلة كاملة، بل في عزلة جزئية"، معتبرة ذلك تطوراً مهماً، ومؤكدة أن الأحكام الصادرة بحق السجناء السياسيين في تركيا ما تزال "تمثل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان". ودعت إلى التمسك بقيم السلام والديمقراطية في تركيا والمنطقة، مشيرةً إلى استمرار النزاعات في الشرق الأوسط. ورأت جيرا أن أطروحات أوجلان المتعلقة بالسلام والبيئة والمرأة والاشتراكية "تشكل رؤية ثورية"، وأشادت بموقفه حين أعلن في فبراير الماضي ضرورة حل حزب العمال الكُردستاني، معتبرة ذلك "مثالاً للشجاعة السياسية".

كما شددت **دانييلا باتي**، الرئيسة المشتركة لحزب فولت الإيطالي، على أن حضور الوفد الإيطالي يهدف إلى إيصال صوت أوجلان إلى أوروبا، معتبرة أن مشروع "الكونفدرالية الديمقراطية" يشكل نموذجاً ديمقراطياً يمكن أن يسهم في حل أزمات القارة، وأن الحركة الكُردية أصبحت مصدر إلهام متزايداً في أوروبا. واختُتم المؤتمر بالإعلان عن إعداد تقرير نهائي شامل سيُنشر خلال يومين، يتضمن خلاصة المداخلات والتوصيات المتعلقة بآليات تعزيز السلام والديمقراطية في تركيا والمنطقة.

سـوريا... إلى أيـن؟

بقلم: سـليمان سـعيد رئيس المجلس العام في حركة التجديد الكُردستاني

مـرّ نحـو عـام عـلى سـيطرة هيئـة تحرير الشـام الحكومـة المؤقتة مـن جهة، وبـين المكونات السـورية على دمشـق عقـب هروب بشـار الأسـد، الـذي ترك في شـمال وشرق سـوريا من جهـة أخـرى، خصوصاً مع بلـداً منهكاً عـلى المسـتويات الاقتصاديـة والاجتماعية اسـتمرار سياسـة العـزل والتهميش. من جهتها، سـعت والسياسـية والعسـكرية. فقـد عجز عـن إدارة الملفات الولايات المتحـدة والسـعودية وتركيـا إلى إضفاء شرعية المعقـدة، وبلـغ مرحلة من اليـأس والعجز عـن التكيّف دولية على الـشرع، مقدّمةً له وعوداً سياسـية واقتصادية مـع التحـولات الإقليمية، إضافـةً إلى العقليـة الإقصائية وعسـكرية، ورأت فيـه شـخصية يمكن أن تلعـب دوراً والحكـم الاسـتبدادي القائم على العنصرية والشـوفينية، إقليميـاً. لكـن هذه الوعـود بقيت معطّلـة، إذ لم ينجح وارتبـاط القرار السـياسي بالخـارج دون أي اسـتقلالية. الـشرع في الحصول على رفـع للعقوبـات الدولية، حيث كل ذلـك جعل قـوى الخـارج تنقلب عليـه، ومع تآكل يشـترط المجتمع الدولي قيـام حكم لامركـزي ديمقراطي شرعيتـه داخليـاً لم يجـد أمامه سـوى الفـرار. لم يكن يحفظ حقـوق جميـع المكونات السـورية، وهـو ما لم الطريـق معبّـداً أمـام هيئـة تحرير الشـام لتتسـلّم يحققـه حتـى الآن. ثم وسّـع الـشرع عملياتـه باتجاه دمشـق، فقـد اختارتها القـوى الإقليميـة والدولية بديلاً السـويداء والمناطـق الدرزيـة، حيث ارتكبـت فصائله عمليـاً للأسـد لفتح مرحلة جديدة في المشـهد السـوري. جرائـم قتـل وخطف وحرق وسـبي، ما أشـعل انتفاضة وبغـض النظر عـن دوافـع تلك القـوى، فقـد وُظّفت درزية مسـلّحة، ودفع إسرائيل إلى التدخل جنوب سـوريا الهيئـة بقيـادة أبـو محمد الجـولاني (أحمـد الشرع) وإعلان حمايـة الدروز، ليجـد الشرع نفسـه أمام مأزق كورقة جاهـزة للمرحلة المقبلة. إلا أنّ الأسـئلة الجوهرية دولي جديد. تحولت سـوريا إلى عدة اقاليـم عملياً، ويوما بقيت قائمة: هل اسـتطاع الشرع تحسـين صورة سـوريا؟ بعـد يوم تتكـرس فكرة التقسـيم في المجتمع السـوري، وهـل يمتلك الكفـاءة لحكـم دولـة بهـذا الحجم من بسبب سياسـات الحكومة المؤقتة ورئيسـها احمد الشرع. التعقيـدات؟ أم أنه يـؤدي وظيفة محددة سـلفاً لا أكثر؟ مناطـق تحتلها تركيـا، السـاحل المطالـب باللامركزية، تعلم الـدول التـي أوصلتـه إلى الحكم أن القـوى التي السـويداء التي تطالب بالاسـتقلال، إقليم شـمال وشرق تقاتـل تحت رايته فصائـل جهاديـة ذات عقائد متطرفة، سـوريا المطالـب بسـوريا لا مركزية، ومناطـق الحكومة تضـم مقاتلين أجانـب وعـرب، ولا تختلف في سـلوكها المؤقتـة بقيادة الشرع. إنّ واحدة مـن أكبر التحديات أمام ومضمـون خطابهـا عـن تنظيم داعـش. ومـع انتقال حكومـة الـشرع المؤقتة هي ملـف المكونات السـورية، السـلطة إليها، تحوّلت سـوريا سريعاً إلى سـاحة مفتوحة وإمكانيـة صياغـة دسـتور جديـد، وتشـكيل حكومة لهـذه التنظيـمات، وهو ما جعل مسـألة ضبطهـا بعيداً جامعـة تحفظ حقـوق الجميـع. فهل يسـتطيع الشرع عـن المتنـاول. سـارع الـشرع إلى مـا سـماه "الجيش تجـاوز الأزمات السياسـية والاقتصاديـة الراهنة، وخاصة العـربي السـوري" من قـادة الفصائـل الجهاديـة، ثم في ظـل الوضـع الاقتصادي المـتردي، والتضخـم النقدي. اسـتدعى الفصائل المرتزقـة التابعة لتركيا ليضمّها شـكلياً وهل سـيتمكن من احتـواء حراك الداخل الـذي يتصاعد إلى هـذا الجيش المزعـوم، مانحاً إياها صلاحيات واسـعة يوما بعـد اخر؟ وهل سـيتمكن من التغلب عـلى الحالة عـلى الأرض. ولكي تسـتعيد حكومته مركزيـة الدولة كما الفصائلية التي تنـشر الفوضى وتزعزع الأمن والاسـتقرار، يتخيلهـا، اتجهت فصائله نحو السـاحل السـوري باعتباره والتي ترفـض الانفتاح، وتريد إقامة حكومة إسـلامية على الحلقـة الأضعف في معادلة القـوى، وارتكبت هناك مجازر غرار الدولـة الأمويـة. الحقيقة أن الشرع لا يملك سـوى بحق أبنـاء الطائفة العلوية تحت ذريعـة انتمائهم للنظام خيارين: إما تشـكيل حكومة تعدديـة لامركزية جامعة، السـابق. وقد شـكلت هذه الجرائم ضربة موجعة للشرع أو الانـزلاق نحـو الهاويـة، ليلاقـي مصير الأسـد وربما داخليـاً وخارجيـاً، إذ تعرض لضغط دولي كبير، ولا سـيما أسـوأ. وبينما تنشـغل حكومته بإثارة النعـرات الطائفية من الجهات نفسـها التـي أوصلته إلى الحكـم. وللخروج والتحريض ضـد العلويين والدروز والكُـرد، تتقدم إسرائيل من أزمتـه، اضطـر إلى توقيع اتفـاق مع قوات سـوريا في الجنـوب السـوري وتوسّـع مناطـق نفوذها، وسـط الديمقراطيـة بقيادة الجـنرال مظلوم عبـدي، معترفاً بها صمـت حكومي لا يتجـاوز بعض التصريحـات الخجولة. وبالوجـود الكـردي كقضية وطنيـة. لكن هـذا الانفتاح ويبقـى السـؤال المركـزي: هل يوجـد بديـل حقيقي لم يـدم طويـلاً، إذ أصدر لاحقـاً إعلاناً دسـتورياً إقصائياً للوضـع السـوري الحالي غـير النظام الاتحـادي، ليتمكن يناقـض الاتفـاق، ويتنصّل من بنـوده، مما عمّـق الهوة السـوريون من العيـش مجـدداً داخل دولـة موحدة؟ بينـه وبين قسـد والإدارة الذاتية. لم يكتـفِ الشرع بذلك، لقـد تجـاوز الزمـن مرحلـة ما قبل سـقوط الأسـد، فشـكّل حكومة من المقرّبين منه، ثم أسـس برلماناً شـكلياً وأصبحـت الفيدراليـة واقعـاً لا مهـرب منـه، وإلا فإن باسـم "مجلس الشـعب"، ما أدى إلى اتسـاع الشرخ بين الـشرع وحكومتـه المؤقتـة يسـيران نحـو الـزوال.

بقلم: رياض درار

سيناريوهات المرحلة الجديدة التتمة

إلى أين تتجه سوريا؟

واقعيًا، يحمـل المشـهد السـوري الراهـن عنـاصر مـن السـيناريوين الثـاني والثالـث. هنـاك محاولـة لبنـاء مؤسسـات انتقاليـة ودسـتور مؤقـت وانتخابـات جزئيـة، وفي المقابـل انتقـال هـش وتوتـرات مناطقيـة وطائفيـة وجـراح مفتوحـة في السـويداء والـشرق والشـمال. الانتقـال نحـو "اسـتبداد مُجَمَّـل" أو "انتقـال متعـثر إيجـابي" أو "تفـكك وصـدام" سـيعتمد عـلى كيفيـة صياغـة الدسـتور النهـائي، وضبـط السـلاح ودمـج القـوى المسـلحة، وفتـح السياسـة أمـام المجتمـع، وهـل تُسـتثمر التفاهـمات مـع الغـرب لبنـاء دولـة أم لتكريـس سـلطة ضيقـة.

السوريون، وهـم يحملـون ذاكرة الحـرب القريبـة، لا يحتملون عـودة المواجهات، والمسـؤولية الأكبر تقـع عـلى الحكومـة الانتقاليـة التـي إن أرادت البقـاء فعليها حسـن الانتقـاء. وعـلى المعارضـة، قديمة وجديـدة، الابتعـاد عن خطـاب التحريض والكراهيـة، والاكتفـاء بالنقـد البنّـاء والدفـع نحـو السـيناريو الثـاني بحكمـة، مـع حشـد جماهـيري واعٍ مـن المتضرريـن السـابقين ومـن يلحـق بهـم. الجميـع مطالبـون بتشـكيل أدوات ضغـط مدنيـة وسياسـية تدفـع نحـو تأسـيس أحـزاب، وتوسـيع مسـاحة التعبـير والتجمـع، ووقـف الخطـاب المنفّـر في المنابـر المختلفـة.

قلب الطاولة: سـلاح النرجسـيين للهروب من المسؤولية

بقلـم : محمد زيـدو عضو المجلـس العام في حركـة التجديد الكُردسـتاني

«قلـب الطاولـة» هـو اسـتراتيجية يلجـأ إليها بعـض الأشـخاص، وخاصة النرجسـيين، للهـروب من المسـؤولية أو تشـتيت النقـاش، حيـث يحوّلون الموضـوع فجـأة ليوجهوا اللـوم والذنـب إلى الطرف الآخر ويجعلونه يشـعر بالذنب أو يشـك بنفسـه، بينما يظهـرون هـم كمظلومـين أو ضحايا. هذا الأسـلوب يهـدف إلى السـيطرة عـلى النقـاش وتجنـب الاعـتراف بالخطأ، مـما يـؤدي إلى تفاقـم المشـاكل وزيـادة التوتـر لـدى الطـرف الآخـر.

كيف يعمل أسلوب قلب الطاولة؟

تغيـير مسـار الحديـث: عنـد مواجهـة مشـكلة أو خطـأ، بـدلاً مـن مناقشـة الموقـف، يقـوم الشـخص بقلـب الموضـوع نحـو الطـرف الآخـر. تحويـل الشـخص إلى مسـؤول عـن المشـكلة:يتم توجيـه اللـوم أو انتقـاد الطـرف الآخـر، وجعلـه يشـعر أنـه هـو السـبب في المشـكلة أو أن لديـه مشـاعر مبالـغ فيها. الاسـتفادة مـن رد فعل الآخر:قـد يقوم بتصرفـات اسـتفزازية ليجعل الطـرف الآخر يغضب أو يـرد فعـل عنيـف، ثـم يسـتخدم هذا الـرد كدليـل عـلى عـدم اسـتقراره أو خطئه.

لماذا يلجأ الأشخاص لهذا الأسلوب؟

- التهرب من المسؤولية: عدم رغبة الشخص في مواجهة أخطائه أو الاعتراف بها.
- الحفاظ على السيطرة: رغبة في السيطرة على النقاش وتوجيهه لصالحه.
- تجنب مواجهة النفس: يجدون في هذا الأسلوب طريقة للهروب من مواجهة حقيقة أخطائهم.

تأثيره عليك:

- تشكيك في النفس: يجعلك تشك في نفسك وفي صحة مشاعرك أو مواقفك.
- الشعور بالذنب: يجعلك تشعر بالذنب على أشياء لم ترتكبها.
- الدوامة وعدم الحل: بدلاً من حل المشكلة، تتفاقم وتدخل في دوامة من الحيرة والتعب.

ما هو البديل أو الحل؟

يُنصح بوعي هذا الأسـلوب، الحفاظ عـلى هدوئك، وعدم الانجرار في نقاشـات لا تنتهي، والتركيز عـلى الموضـوع الأصلي. كـما يوضح أن قلـب الطاولة ليـس دائماً سـلبياً، فقد تكـون لحظة وعـي ضرورية لكـسر القواعد والتحكم في مسـار حياتك عندما تشـعر بالظلم أو الاسـتغلال.

Daxuyaniyek ji bo Raya Gişti

9ê Cotmeha 2025an-Di şeşemîn salvegera dagirkirina bajarên Serê Kaniyê û Girê Spî de, ku sembolên cihêrengî, evîn û jiyana hevbeş di navbera civakên Bakur û Rojhilatê Sûriyeyê de bûn, berî ku ji hêla dagirkeriya Tirk ve werin veguheztin qadên vekirî ji bo binpêkirinên rojane û sûcên sîstematîk li dijî nifûsa xwecihî. Ev di nebûna edaletê û bêdengiya civaka navneteweyî de bû, ku razî bû ku rola temaşevanek li hember êşa bi hezaran kesên bi zorê koçber bibin bilîze. Dagirkirina bajarên Serê Kaniyê û Girê Spî û sûcê koçberiya bi zorê ya ku pê re bû birînek vekirî di laşê gelê me de pêk anî. Bi deh hezaran nîştecihên her du bajaran rastî koçberiya bi zorê hatin, û mal û erdên wan ji hêla komên kirê yên girêdayî dewleta dagirker a Tirkiyeyê ve hatin veguherandin talanê şer. Ev kom, ji bilî polîtîkayên guhertina demografîk ên ku armanc dikin nasnameya rastîn a Kurd û Sûriyeyê ya her du bajaran ji holê rakin, berdewam dikin ku şêwazên herî hovane yên binpêkirinên rojane, di nav de girtin, îşkence û windakirinên bi zorê bikin. Ew tiştê ku îro li Serêkaniyê û Girê Spî diqewime ne tenê dagirkeriyeke leşkerî ye, lê belê projeyek kolonyal a berfireh e ku armanc dike ku nifûsa xwecihî ji axa wan derxîne û rastiyek nû ferz bike ku xizmeta berjewendiyên berfireh ên Tirkiyeyê dike. Desteserkirina milk, talankirina erdên çandiniyê û bicihkirina bi zorê ya malbatên kirêdar tenê amûrên pêkanîna siyasetek qirkirina çandî û demografîk li dijî gelê Kurd û hemî pêkhateyên din ên herêmê ne. Em, di Tevgera Nûjen A Kurdistanî de, piştrast dikin ku pirsgirêka Serêkaniyê û Girê Spî mijarek neteweyî û mirovî ye ku bandorê li rûmet û mafên hemî gelên Bakur û Rojhilatê Sûriyeyê dike. Berdewamiya dagirkeriyê tê wateya xwînrijandin, êş û azarên berdewam ji bo bi sed hezaran mirovên koçber ên ku di şert û mercên dijwar de li kampan dijîn, ji mafên xwe yên herî bingehîn ên vegera ewle ji bo malên xwe bêpar in. Di vê roja bi êş de, em helwesta xwe ya bi prensîb û hişk dubare dikin: Li Sûriyeyê bêyî bidawîkirina dagirkeriya Tirkiyê û çeteyên wê, bi taybetî bajarên Serêkaniyê û Girê Spî, û Efrîna dagirkirî, û misogerkirina vegera ewle û bi rûmet a koçberan bi garantiyên destûrî û navneteweyî yên ku mafên wan ên tevahî garantî dikin, çareseriyek rastîn tune. Her wiha em bang li civaka navneteweyî, Neteweyên Yekbûyî û rêxistinên mafên mirovan dikin ku berpirsiyariyên xwe yên qanûnî û mirovî bigirin ser xwe û bi xîret bixebitin da ku dawî li binpêkirinên ku ji hêla dagirkeriya Tirkiyê û çeteyên wê ve têne kirin bînin, û kesên ku berpirsiyarê sûcên li dijî sivîlan hatine kirin, di nav de sûcên şer û guhertina demografîk, li gorî peyman û peymanên navneteweyî hesab bipirsin.

Meclisa Gişti ya Tevgera Nûjen A Kurdistanî 9 ê Cotmeha 2025an

ZÊR Û ZÎVIN

ENES QASIM

Va li Ezmanan xwiyakir
Keskesora gulgulî
Hem li Qadê bûne yek ew
Şêr û bazên çav kilî
Ber bi Kurdistan ve hêz tên
Ber bi wêve tim tilî

Kor kirin çavên neyaran
Pasevanên vî gelî
Vane bûn destek şiyar bûn
Cerg û nîvê vî dilî
Girnijîna lêv û dêman
Ew kenê wî baqilî
Xwîn di dijminda ne hişt û
Hêz nema pêvî gilî!
Kêf xweşî berda dilê me
Wek fixana bilbilî
Ho nezano rab ji xewwê
Daweşîn toza milî
Baweşînkê xweş li xo bik
Zû ji pêşya min hilî
Vaye gerdûn tev ji mir bû
Dost û pişt û havilî
Bosteyek tenha ji mir ma
Da bibim şahê çilî!

Yek Helwesta Kurd Pêdiviyeke Dîrokîye

Bextewerê Kurd

Hevgirtin û li hevkirina mala kurdî giringtire ji lihev hatina bi şamê re ji ber hêza kurdan di yek helwest a wan de ye , lewra kongirê 26 ê Nîsanê li Qamişlê û biryarên jê derketin cihê kêfxweşî û şanaziya millet bû û di 18 ê mijdarê de jî li Dihokê bi wê pêşwazîkirina cinêral Mezlûm ji layê serkirdeyên Kurdistanê ve , ew pêşwazîkirin a dilê dijmin êşand û dilê kurdên dilsoz hênik kir, bû weke destpêkeke nû, zelalbûnek da rewşa kurdan bi giştî û da rewşa kurdên rojava û başûrê kurdistanê, bi hêviya guhertina rewşê be di praktîkê de.

Di vê qonaxa dîrokî de em pêwistî bi yek helwest û yekrêzîya kurdin ji her dem û qonaxê bêtir, bi taybet piştî ev rewşa li Reqa dest pê kir ji layê laşkerên Colanî û çetteyên da,iş ve dijî hêzên QSD ê.

Bi perçekirina Kurdistanê, çar perçe , dijminan hêvî kirin ku kurd dûr bibin ji hev û helwesta wan jî hêdî hêdî dûr bikeve ji hev lê ew pilan ne çû serî, berovajî daxwaza wan bû û kurd di her tengayekê de helwesta wan dibe yek û daxwaz ji tevgera kurd dibe ku bibin destek bi can û dil. Ew nêzîk bûn îro pêwistî pê heye ji her serdem û qonaxê bêtir bi taybetî di vê rewşa nû ya rojhilata navîn û pilanên kevne nû yên hatine danîn ji bo evê deverê û vê serdemê.

Hêvîya gellê kurd ewe ku tevgera kurd bibe yek û hêzên wan bibin yek ta kurdistanê azad bikin û em jî weke milletên cîhanê xwe bibînin bi al û dewlet û ev hêvî nêzîk dibe roj bi roj bi kar û xebata millet û bi fedakarîyên di ber serxwebûn û azadîyê de hatiye danîn.

Rûpelek ji dîroka Kurdistanê

Enesê hecî Qasim

Kurdistan, welateke ji welatên herî kevnar ên Rojhilata Navîn e. Kurdistan, welatekî piranî ya kurdan li wir dijîn û di dîrokê de hemî çand, ziman nasnameya neteweyî ya kurdan li wir hatiye damezirandin. Kurd yek ji gelên herî kevnar yên Mezopotamyayê û Zagrosê ne. Bi kêmayî ji Împaratoriya Mîdya û vir de, gelê kurd cihekî girîng di dîroka şaristaniyê de girti bû. Şaristaniya ku li ser riyên bazirganiyê yên girîng hatibû avakirin, bi êrîşên Rom, Bîzans , Ereb, Îranî û paşiyê jî Osmanî re rû bi rû bû. Kurdan li hemberî wan êrîşan bêwestan ji bo parastina serxwebûn û azadiyê li ber xwe didan; tevî hemû ferman û komkujiyên xwîndar jî, kevneşopiya berxwedanê, mîna yek ji nirxên herî girîng ê çand û toreya xwe didîtin.

Serdema Sasaniyan.

Xanedaniya Sasanî û dewleta Sasanî bi gelemperî wekî xanedaniyek Îranî û dewletek Îranî tête xwiyakirin. Li ser bingeh û binyada Erdeşêr, damezrînerê Sasaniyan. Yekem agahî li ser koka Sasaniyan ji bapîrê Erdeşîr, Sasan, digirin. Sasan Ew wekî bav û kalê pêşî yê xanedana Sasanî bû li ser tê gotin; “şervan û nêçîrvanekî mezin bû” . Ew nêzîkî hilweşîna Împeratoriya Arsacid (Partî) di destpêka sedsala 3-an de jiya. Sasan bavê Erdeşêr bû û jinek bi navê Rodak ji xanedana Bazrengiyan wek jina xwe anî. Dihate gotin ku jina bi navê Rodak Kurd bû. Li gorî pirtûka Pehlewî ya Karnamak-i Artaxshir-i Papakan, jina Sasan keça esilzadeyekî bi navê Papak bû. hevjînî ji hêla Papak ve piştî ku wî bihîst ku Sasan “xwîna Axamenî (Axamenî) hebû, hate saz kirin. Kurê wan Ardeşêr bû. Sasan demek kurt piştî xuyabûna Ardeşêr di çîrokê de winda dibû û Papak “wek bavê Ardeşêr tê bibîranîn. Em di pirtûka “El exbaril tiwal” a Ebû Henîfel Dînorî, dîroknasê dîroka Îslamê, de agahiyên li ser bavê Erdeşêr, Sasan, dibînin. Dema ku Dînorî li ser Sasan diaxive, ew leqebên wekî “şivanê pez”, “Kurd Sasan”, “Sasan el Kurdî” lê dike û her wiha destnîşan dike ku Sasan keşîşeke Medlî bû. Ji aliyê Bîzansiyan ve gelek caran Sasaniyan wekî Mîdî dihatin binavkirin.Bo nimûne, dîroknasê Bîzansî Procopius di pirtûka xwe ya “Dîroka Veşartî ya Bîzansê” de bi berdewamî Sasaniyan bi nav dike wekî Mîdî. Her wiha, Erdeşêr xwe wekî kesekî nêzîktirî Mîdyan ji Farisan didît.

من قاموس التجديد

من قاموس التجديد

في كل عدد، نسلط الضوء على مصطلحات سياسية واجتماعية تعكس رؤية حركة التجديد الكُردستاني، لنساهم في توضيح المفاهيم التي تشكل أساس النضال الديمقراطي وحرية الشعوب.

❖ الحوكمة المجتمعية

هي نموذج تنظيمي يقوم على جعل المجتمع نفسه مصدراً للقرار والرقابة، بدلاً من الاعتماد على مؤسسات بيروقراطية مركزية. تعتمد الحوكمة المجتمعية على مبدأ المشاركة المباشرة للكومينات والمجالس المحلية في رسم السياسات، وضمان الشفافية في إدارة الموارد والخدمات. هذا النموذج، الذي يبرز في تجربة إقليم شمال وشرق سوريا، يحدّ من الفساد ويعزز الثقة بين الناس ومؤسساتهم، لأنه يمنح الأفراد والمجموعات دوراً فعلياً في إدارة شؤونهم اليومية. وتشكّل الحوكمة المجتمعية بديلاً ديمقراطياً للأنماط السلطوية التي تحجب المجتمع عن مصادر القرار.

❖ العدالة الاجتماعية التشاركية

هي مقاربة تسعى إلى تحقيق المساواة الفعلية بين أفراد المجتمع من خلال إشراكهم في إدارة الموارد وتوزيعها بشكل عادل. لا تقوم العدالة الاجتماعية التشاركية على المعونات أو السياسات الفوقية، بل على تمكين الأفراد من لعب دور مباشر في التخطيط الاقتصادي، وتأسيس التعاونيات، وتحقيق تكافؤ الفرص. في مشروع الأمة الديمقراطية، تُعد هذه العدالة وسيلة لإزالة الفوارق الطبقية، ومواجهة احتكار الخيرات من قبل النخب السياسية أو الاقتصادية، وبناء اقتصاد يخدم المجتمع لا الربح الفردي.

❖ الثقافة الديمقراطية

هي مجموع القيم والسلوكيات التي ترسّخ حرية التعبير، والمشاركة، واحترام التعددية داخل المجتمع. لا تقتصر الثقافة الديمقراطية على التعليم السياسي، بل تشمل أساليب العيش المشتركة، وتقدير التنوع، وإنتاج فنون وآداب تعكس هوية المجتمع وإرادته الحرة. تعتبر حركة التجديد أن بناء ثقافة ديمقراطية هو شرط أساسي لاستدامة أي مشروع سياسي، لأن المجتمع الواعي لحقوقه وقيمه يصبح أكثر قدرة على حماية مكتسباته ومقاومة الذهنية السلطوية.